

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة السادسة والثمانين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الخميس ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٢٥ صباحاً

الرئيس: السيد سمير العبيدي (تونس)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعلن افتتاح جلسة مؤتمر نزع السلاح العامة السادسة والثمانين بعد الألف.

ها نحن نجتمع من جديد في جلسة عامة لمواصلة أعمالنا بعد تقديم الجدول الزمني للأنشطة في جلستنا الأخيرة وبعد الاستماع إلى عدد من البيانات العامة.

وبما أن جميع الوفود مستعدة لمواصلة أعمالنا بكيفية مُمنَهجة في إطار مناقشة مفتوحة ومبنية على التوافق داخل المؤتمر، أود أن أذكركم مرة أخرى أننا بودنا أن يكون هذا الجدول الزمني للأنشطة فعالاً ومرناً، في آن معاً، وبذلك يتسنى مراعاة التزامنا بالتقدم في عملنا في ضوء أولويات المؤتمر ومطالب شتى الأطراف. وهكذا، فإن جدولنا الزمني جدول استدلالي يمكن أن يتكيف مع تطور أعمالنا واستناداً إلى أي طلب سديد تقدمه الوفود، التي تظل الرئاسة تحت تصرفها الكامل. ويلزم مواصلة تلك المشاورات، لا سيما لاختيار أنسب المنسقين لمختلف المواضيع التي تناقش في المؤتمر. وسأحيطكم علماً، في الوقت الملائم، بكل مُستجد. وإن، حسن سير أعمالنا، الذي نحرص عليه أشد ما يكون الحرص، سيقضي من الرئاسة الاتصال بكم لمواصلة مشاوراتها مع الوفود والمجموعات الإقليمية. وفي الأيام المقبلة، سيتشرف مؤتمر نزع السلاح أيضاً باستقبال ضيوف رفيعي المستوى سيأتون لمخاطبة جمعنا. وإن الرئاسة ترحب بهذه المبادرة، التي ستُسند أعمالنا. وتود التذكير بأنها مستعدة لاتخاذ أية خطوة يمكن أن تعتبرها وفود البلدان التي يأتي منها ضيوفنا بأنها مناسبة، بحيث تنظم تلك الزيارات الهامة على أفضل وجه، ووضع أية ترتيبات تعدها ملائمة بخصوص مسائل مثل الرغبة الممكنة في تناول الكلمة، حسب المعتاد. وبتعاون مع الأمانة، ستطلع الرئاسة الوفود، في حينه، فيما يخص أية ترتيبات بشأن تلك الزيارات. على قائمة المتكلمين لجلسة اليوم العامة الأرجنتين والجمهورية العربية السورية وكولومبيا والمغرب والمكسيك.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين الموقر، الذي سيتكلم باسم الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا وكوبا وإكوادور والمكسيك وبيرو وفنزويلا.

السيد مارتينيس غوندر (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أحاطب هذا المؤتمر باسم بلدان أمريكا اللاتينية الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح - وهي الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا وكوبا وإكوادور والمكسيك وبيرو وفنزويلا، وأيضاً البلدان المراقبة التالية: كوستاريكا وغواتيمالا والجمهورية الدومينيكية.

يطيب لنا، السيد الرئيس، بادئ ذي بدء، أن نهنئكم على تبوؤ رئاسة هذا المنتدى، ونشكركم على الجهود المبذولة أثناء فترة ما بين الدورات وأن نؤكد لكم تعاون وفودنا الكامل في الأعمال التي يرحى الاضطلاع بها إبَّان جلسائنا القادمة.

واسمحوا لنا أيضاً أن نعبر، من خلالكم، عن تقديرنا لحضور وزير خارجية تونس أثناء الجلسة الافتتاحية لمؤتمر نزع السلاح المعقودة مؤخراً. إن مشاركته تظهر الأهمية التي تعبرها بلاده لهذه المهمة وتعزز الحاجة إلى الاتكال على قيادة الدول الأعضاء وإرادتها السياسية كعنصر رئيسي لإنعاش هذا المنتدى.

السيد مارتينيس غوندر (الأرجنتين)

ثانياً، إننا نبرز حضور الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، الذي خاطب مؤتمر نزع السلاح هذا للمرة الأولى في جلسته الافتتاحية. وقد كانت الرسالة الموجهة من أعلى مسؤول في الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء واضحة في الاعتراف بأننا أمام فرصة تاريخية لبدء الأعمال الموضوعية لمؤتمر نزع السلاح، مع أخذ أعمالنا الإيجابية خلال السنتين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٦ بعين الاعتبار.

ونظراً إلى عدم التوافق لمدة تربو على ١٠ سنوات، الذي استحال معه اعتماد برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح، فقد ارتأت الدول الأعضاء أن من الضروري إقامة آليات ابتكارية أعانت على ضمان إحراز بعض التقدم الإيجابي في جوانب تتعلق بالإجراء والجوهر. ومثال ذلك إنشاء توليفة الرؤساء الستة في عام ٢٠٠٦، مما كفل الاستمرارية في توجيه أعمالنا طوال الدورات الثلاث. وقد أمكننا، فيما بعد، في عام ٢٠٠٧، بجدول زمني محدد سلفاً للجلسات وتعيين منسقين لبنود جدول العمل السبعة، أن نتقدم في المناقشات الموضوعية، التي اشترك فيها خبراء تقنيون. إننا نكرر تشكراتنا للمنسقين المذكورين آنفاً على العمل الممتاز المنجز.

ونتيجة لتلك المناقشات، قُدم مشروع المقرر الرئاسي، الذي عُمم باعتباره الوثيقة L.1، واستُكمل بالوثيقتين CRP.5 و CRP.6. وهذه الوثائق تقترح كيفية التعامل مع المواضيع التي تعتبر أهميتها ذات أولوية. ونكرر الإعراب عن امتناننا لرؤساء الستة لعام ٢٠٠٧ للتفاني والعزم اللذين أظهروهما وهم يسعون على الدوام إلى إعادة تنشيط هذا المنتدى.

وقد حظيت هذه المجموعة من الاقتراحات بدعم أغلبية الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح ونعتقد أنها يمكن أن تشكل قاعدة متينة للمفاوضات التي يمكن الشروع فيها على أساسها من أجل اعتماد برنامج عمل لهذه الدورة. ونود أن نشير إلى تقرير مؤتمر نزع السلاح المرفوع إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، المعتمد في ١٣ أيلول/سبتمبر الماضي، ونرى أنه لا بد من الوفاء بالتزام الدول الأعضاء بمراعاة الاقتراحات والأفكار والمواقف المقدمة من قبل للاسترشاد بها في أعمالنا خلال عام ٢٠٠٨.

وفي هذا الصدد، نكرر الإعراب عن الحاجة الملحة إلى أن يعتمد المؤتمر برنامج عمل، على وجه السرعة، وأن يتولى أعماله ومسؤولياته كمنتدى تفاوضي لنزع السلاح. ونحن متيقنون من أن خبرة واستعداد والتزام الوفود التي تشكل توليفة الرؤساء الستة لعام ٢٠٠٨ ستضمن الاستمرار في إحراز نتائج إيجابية. ومن خلال وجود فتزويلا في التوليفية السالفة الذكر، فإن البلدان التي وقعت هذا الإعلان تعد بأنهما ستعاون تعاوناً كاملاً في الاطلاع بتلك المهام.

وإننا نعرب أيضاً عن تقديرنا، من خلالكم، لاقتراح جدول زمني للأنشطة وتعيين سبعة منسقين لتوجيه أعمالنا في الجلسات المقبلة.

وستمثل منطقتنا من لدن شيلي، التي ستقع عليها مسؤولية تنسيق الموضوع الرئيسي المتمثل في نزع السلاح النووي. ونأمل أن هذه الممارسة ستمكن، مرة أخرى، من تعزيز تحاور الوفود وإعادة تأكيد أهمية منتدى المجتمع الدولي الوحيد للتفاوض على نزع السلاح.

السيد مارتينيس غوندر (الأرجنتين)

وقد شددت منطقتنا على الأهمية التي يمكن أن ينالها نزع السلاح النووي في أعمال مؤتمر نزع السلاح. وإن إنشاء أول منطقة مأهولة خالية من الأسلحة النووية، باعتماد معاهدة تلاتيلولكو، يؤكد هذا الاقتناع من جانب بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. كما أن إبرام معاهدة متعددة الأطراف وغير تمييزية بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو أجهزة متفجرة أخرى سوف يكون الخطوة المنطقية القادمة في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. وعلى الخصوص، سيكون من العملي تجديد التزام الدول الحائزة على الأسلحة النووية والأطراف في معاهدة عدم الانتشار بالوفاء بالتزاماتها بمقتضى المادة السابعة.

وعما قريب، ستجتمع اللجنة التحضيرية الثانية لمؤتمر عام ٢٠١٠ الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في جنيف. ويمكن، بإحراز تقدم موضوعي في نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية في إطار مؤتمر نزع السلاح، إعطاء إشارة واضحة لإحياء النظام القائم. وسيضمن هذا حقاً حالماً تصبح المعاهدة المذكورة آنفاً شاملة تماماً ويُمتثل لجميع أحكامها امتثالاً كاملاً.

وكما ذكر الأمين العام للأمم المتحدة في الجلسة الافتتاحية المعقودة مؤخراً، فإن المبادرة بالتفاوض على اتفاق بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية أو أجهزة أخرى متفجرة لا يقلل من أهمية التطرق إلى البنود الثلاثة التي تعطيها الوفود الأولية - ألا وهي منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي و ضمانات الأمن السلبية ونزع السلاح. بل بالعكس، إننا نكرر من جديد الإعراب عن مرونتنا في دعم الصيغ الابتكارية التي سيتسنى معها إعادة تنشيط أعمالنا على نحو موضوعي ومتوازن. وفي هذا المضمار، سنظل جميعاً نساند تجريب آليات تمكننا من مواصلة الحوار قصد الخروج بصيغ توافقية بديلة، وبذلك تجسيد التقدم المحرز في خطوات أساسية تجاه اعتماد برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح، وبالتالي إبرام صكوك جديدة لنزع السلاح وعدم الانتشار.

لذا، نود أن نعرب عن التزامنا بالنظر في المبادرات المقدمة من الدول بشأن كل موضوع من المواضيع المحددة على أنها مسائل ذات أولوية. وإن تفعيل الاقتراحات الملموسة الخاصة بترع السلاح النووي أو منع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي أو ضمانات الأمن السلبية سيكون مفيداً للغاية في الوقت الراهن، مع التحمس في المفاوضات الممكنة بشأن إبرام اتفاق متعلق بحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية أو أجهزة أخرى متفجرة، التي يجب أن تراعى أثناءها مشاغل الدول فيما يتصل بالتحقق والترسانات الموجودة.

ومما له دلالة أننا وجدنا أنفسنا، في غضون السنوات القليلة الماضية، في الجلسات الأولى القليلة من مؤتمر نزع السلاح، نكرر الإعراب عن رغبتنا في بدء المفاوضات الموضوعية. إن هذا التكرار المستمر من شأنه أن يثبت همتنا من حيث التزامنا بالسعي إلى تفعيل منتديات وآليات نزع السلاح القائمة. بيد أن البلدان التي وقعت على هذا الإعلان قد أثرت ألا تفقد ثقتها بأن الإرادة السياسية للدول الأعضاء ستتمكن من ترسيخ تعددية الأطراف، وعلى الخصوص، دعائم الأمم المتحدة كأداة فعالة لتلبية الاحتياجات في ميدان السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الأرجنتين الموقر على بيانه وعلى الكلمات الطيبة الموجهة

إلى رئاسة المؤتمر.

الرئيس

(ثم تكلم بالعربية)

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية الموقر.

السيد الحموي (الجمهورية العربية السورية): سيدي الرئيس، أتقدم ببداية بياني بتهنئتك على توليكم رئاسة المؤتمر وكذلك على نجاحكم في اعتماد جدول الأعمال ولنشاطكم الواضح في إدارة جلسائنا. وأود أن أؤكد لكم أن الوفد السوري سيتعاون معكم ومع رؤساء المؤتمر لعام ٢٠٠٨ بكل صدق وشفافية.

وأود الإشارة إلى أنني أنضم في هذا البيان إلى بيان سعادة سفير سري لانكا، رئيس مجموعة الـ ٢١، الذي ألقاه بتاريخ ٢٩ الجاري.

السيد الرئيس، إن نجاحكم في اختيار منسقين جدد لمواضيع المؤتمر السبعة الرئيسية هو عمل تستحقون عليه الثناء والشكر، لأن هذه المجموعة من المنسقين عكست هذه المرة مراعاة أفضل للتمثيل الجغرافي. ونحن نهنئ المنسقين الجدد على هذه الثقة متمنين لهم النجاح في عملهم مع تأكيدنا على ضرورة التمسك بما جاء في بيانكم بتاريخ ٢٩ الجاري من حيث ولايتهم ومرجعيتهم.

السيد الرئيس، لقد حقق المؤتمر إنجازات طيبة في العام الماضي والفضل يعود إلى تعاون الرئاسة الستة وإلى أعضاء المؤتمر ومرونتهم وإلى جهود الأمين العام السفير سبرجي أوردجونيكيدزه وإلى دقة تنظيم الأمانة. ونحن نؤيد البدء الفوري في مفاوضات شفافة بهدف التوصل إلى برنامج عمل متوازن وبشكل توافقي يرضي الجميع ويحترم شواغلهم واهتماماتهم ويرتكز على ما تم إنجازه من تقدم حتى الآن.

إننا نعتبر أن نزع السلاح النووي ومنع انتشاره هو أول الأولويات لخطورة هذا السلاح على البشرية جمعاء. وهذا يتطلب إيلاء القضايا الأساسية الأربع أهمية متوازنة ومتساوية.

وأود هنا التذكير بأن مؤتمرنا تمكن عام ١٩٩٨ من التوافق على البدء في مفاوضات حول نقطتين من النقاط الأربع وهما ضمانات الأمن السلبية، وحظر انتشار المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية.

يحتفظ وفد بلادي بحق العودة إلى الحديث مرة أخرى عن برنامج العمل في جلسات لاحقة. غير أنني أود قبل اختتام بياني أن أشير وأنبه إلى وجود نية سيئة أبداها أحد الوفود بتاريخ ٢٩ الجاري حين حاول استغلال هذا الحفل التفاوضي الهام للتطرق إلى مواضيع سياسية لا تمت بصلة إلى ولاية هذا الحفل.

إن تسييس عمل المؤتمر سيؤدي إلى إشاعة جو من الخلافات والتعصيد، المؤتمر في غنى عنها.

إن محاولة تعطيل أعمال المؤتمر من قبل وفد دولة عضو في هذا المؤتمر تمتلك مئات الرؤوس النووية وتعمل في الخفاء على إفشال المؤتمر لأنها تريد تدعيم ترسانتها من الأسلحة النووية وترفض إخضاع منشآتها النووية للرقابة الدولية، وهي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي ترفض الانضمام إلى معاهدة حظر الانتشار وتقوم بدفن النفايات النووية في

السيد الحموي (الجمهورية العربية السورية)

الجولان السوري المحتل. كما أن العالم بأسره يعرف بأنها تمارس إرهاب الدولة بشكل علني وفاضح. إن محاولتها هذه ستؤدي بالمؤتمر إلى حالة من الاتهامات المتبادلة والتصعيد والتصلب في المواقف وضياح وقت الجلسات والمناقشات. لا يحق لدولة تمارس إرهاب الدولة أن تدفع مؤتمراً إلى الفشل. علينا جميعاً معارضة محاولاتها الهادفة إلى تسييس المؤتمر وتعطيله وإشاعة جو المهاترات فيه لأن ذلك سيحد من نجاح المؤتمر في الاضطلاع بمهامه.

الرئيس: أشكر سعادة سفير الجمهورية العربية السورية المؤقّر على بيانه وعلى الكلمات الطيبة الموجهة إلى الرئاسة.

(ثم تكلم بالفرنسية): أعطي الآن الكلمة لممثل كولومبيا المؤقّر.

السيدة فوريرو أوكروس (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): السيد الرئيس. بما أنني أتناول الكلمة للمرة الأولى تحت رئاستكم، اسمحوا لي بأن أعبر، باسم وفدي، عن مدى سرورنا إذ توجّهون دفّة أعمالنا وأن أؤكد لكم بأنكم يمكن أن تعولوا على دعمنا الكامل. إننا ممتنون لكم على جدول الأعمال المقترح الذي قدمتموه من أحل دورة عام ٢٠٠٨. وسنظل أيضاً ندعم الخطوات التي يتخذها الرؤساء المقبلون الذين سيتولون مهامهم في المؤتمر، بغية البحث عن حلول للخروج من الطريق المسدود الحالي.

وإن وفدي يزكيّ تماماً البيان الذي أدلى به وفد الأرجنتين قبل برهة. وستواصل بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي العمل معاً بهدف الإسهام بنشاط وإيجابية في أعمال المؤتمر. ونخطط أيضاً علماً بارتياح لوجود بلد من أمريكا اللاتينية، ألا وهو فنزويلا، في توليفة الرؤساء، وبأن شيلي توجد ضمن فريق المنسقين، الذين نعرض عليهم دعمنا من الآن لأعمالهم.

واسمحوا لي أن أبرز حضور الأمين العام للأمم المتحدة ورسالته المُلحّة إلى أعضاء المؤتمر في الجلسة الافتتاحية المعقودة يوم ٢٣ كانون الثاني/يناير المنصرم. إننا نتفق تماماً مع كلماته ونعتبر أن من اللازم أن يعود المؤتمر إلى جذوره أو، بعبارات أخرى، أن يعود إلى مزاوله وظائفه بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض على نزع السلاح، وبذلك يُتَحاشى حدوث تدهور خطير في مصداقيته.

إننا يُهيّئاً إلينا أننا قد أمضينا وقتاً طويلاً نكرر فيه الإعراب عن إرادتنا السياسية لإنقاذ المؤتمر من أزمته. حسناً، لقد آن الأوان أن تتحقق تلك الإرادة السياسية قصد مباشرة العمل في هذا المنتدى.

وعلى مر السنين، ما فتى وفد كولومبيا يشارك بمرونة وبشكل بناء في الجهود الرامية إلى الاهتمام إلى الحلول الكفيلة بتمكيننا من التغلب على الاختلافات فيما بيننا. وبذلك، لعبنا دوراً فعالاً في اقتراح السفراء الخمسة وساندنا، في غضون السنتين الفارقتين، توليفة الرؤساء الستة.

السيدة فوريرو أوكروس (كولومبيا)

وأغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على الدور الذي قام به، في السنة الفائتة، الرؤساء الستة الذين أفلحوا، بما بذلوه من جهود، في تقديم الوثيقة L.1. ومن المهم أيضاً إبراز العمل الذي قام به المنسقون، الذين فتحوا الباب في منتدى هام لمناقشة شتى المواضيع.

وفي السنة الماضية، كان وفد كولومبيا من الوفود التي ساندت مشروع المقرر L.1، الذي دعمته الأغلبية في المؤتمر. وفي السنة الحالية، نعتبر الوثيقة L.1 قاعدة يمكن الاستمرار على أساسها في بناء المشاورات، وصولاً إلى التوافق في الآراء وبدء التفاوض.

ولهذا السبب، فإن من المسائل التي توليها كولومبيا الأهمية في تنميتها المشروع في التفاوض على حظر المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية، التي من شأنها أن تساهم مساهمة كبيرة في زيادة الأمن الدولي. ويمكننا أن نؤكد بأن مؤتمر نزع السلاح على أهبة لمواجهة هذا التحدي ويتوجب علينا أن نباشر هذه العملية بسرعة. وفي الوقت ذاته، يمكننا أن نُحرز التقدم بشأن البنود الأخرى الواردة في الوثيقة L.1، التي لها نفس الأهمية بالنسبة لجدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار.

وما برح بلدي يؤيد اتباع سياسة لنزع السلاح العام والكامل، مشدداً في كافة المنتديات الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية على ضرورة تدمير الأسلحة النووية تدميراً كاملاً باعتبار ذلك السبيل الوحيد لضمان إزالة التهديد بنشوب حرب نووية ولتفادي عدم الانتشار مهما كان الثمن.

لذا، يشرفني أن يكون باستطاعتي أن أخبر المجتمع الدولي بأن كولومبيا قامت، قبل يومين، في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، بإيداع صك التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهذه علامة أخرى على التزام بلدي باستتباب السلم والأمن الدوليين.

ومن المهم على حد سواء، بالنسبة لكولومبيا، التطرُّق إلى مسائل أخرى في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. هكذا، شجّعنا بنشاط على وضع وتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ولعدة سنوات، ما فتئت كولومبيا تواجه ببسالة التهديد الإرهابي من جانب مجموعات مسلحة غير شرعية حصلت على كميات ضخمة من الأسلحة في السوق السوداء أو بتحويل الأموال الحكومية المنقولة. وإن هذا يستلزم من المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لمعالجة مسألة الفاعلين المسلحين غير الحكوميين وتجنُّب العواقب الوخيمة التي تُخلفها أفعالهم على السكان المدنيين والمؤسسات الديمقراطية.

وقد تقدم البلد أيضاً في تدمير الأسلحة. وقد جرى، إلى حد الساعة، تحت إشراف منظمة الدول الأمريكية، تدمير ما يفوق على ١٨ ٠٠٠ سلاح سلّمت له المجموعات شبه العسكرية المرسّحة. وسنظل نبذل المزيد من الجهود لضبط وتدمير الأسلحة الموجودة في أيدي المجموعات المسلحة غير الشرعية.

وإن كولومبيا من البلدان الأكثر تضرراً بالألغام المضادة للأفراد طالما أن المجموعات المسلحة غير الشرعية تروّج لاستعمال تلك الأجهزة التي تؤثر في المدنيين وتؤخر النمو الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات المتضررة.

السيدة فوريرو أوكروس (كولومبيا)

إننا نتصدى للتحدي الميّن في أحكام اتفاقية أوتاوا وبالتالي، وكما تعلمون، فإن كولومبيا تود أن ينعقد فيها المؤتمر الثاني لاستعراض الاتفاقية، المزمع عقده في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩.

وكبلد متأثر بالألغام المضادة للأفراد، نأمل أن ننال دعم المجتمع الدولي في تنظيم هذا الحدث التاريخي، ذلك أن الذكرى العاشرة لنفاذ اتفاقيات أوتاوا يُحتفل بها وستكون هذه أول مناسبة يستضيف فيها بلد من أمريكا الجنوبية اجتماعاً في نطاق الاتفاقية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفيرة كولومبيا المؤثرة على بيانها وعلى الكلمات الطيبة الموجهة إلى الرئاسة. أعطي الكلمة الآن إلى ممثل المغرب الموقر.

السيد عبد الرزاق (المغرب) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، إن وفدي لتغمره السعادة ويشرفه أن يراكم تتبؤون رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وإن تشبّث بلادكم بالمبادئ المنصوص عليها في نطاق الأمم المتحدة وبمواصلة الإسهام في جميع الجهود الهادفة إلى بناء صرح السلم والأمن الدوليين تشاطرها فيه المملكة المغربية. ويسعدني أيضاً أن أهنئكم على المبادرات التي اتخذتموها من خلال المشاورات المفتوحة في نيويورك وهنا في جنيف معاً بغية تسهيل تحاور الدول الأعضاء وتشجيعها على إيجاد أرضية مشتركة في منتدى حالت فيه الاختلافات دون التقدم لمدة وصلت الآن إلى عقد من الزمن. إننا مقتنعون بأن التزامكم الشخصي ولباقتكم الدبلوماسية سيتيحان تحريك أعمال مؤتمر نزع السلاح، الذي نعتبره المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض على نزع السلاح. وقد عزّزت اقتناعنا البيانات التي أدلت بها في الآونة الأخيرة مختلف المجموعات الإقليمية ومشاركة شخصيات مرموقة في دورة أعمال سنة ٢٠٠٨، مما يبعث على الأمل بأن يخرج المؤتمر من الخمول الذي اعتراه في العشر سنوات الأخيرة ويبدأ تحركه إلى الأمام. وإن هذا الأمل تشجع عليه الجهود التي بذلها في عام ٢٠٠٧ الرؤساء، الذين تُعرب لهم عن تهنئتنا. وإن اعتماد جدول الأعمال لدورة عام ٢٠٠٨ ينبغي أن يُفضي إلى بداية حقيقية في صميم أعمال مؤتمر نزع السلاح. وإن وفدي يرحب بالعدد الكبير من البلدان التي عبّرت عن رغبتها في المشاركة في مداولات المؤتمر كمراقبين، مما يشهد على عودة اهتمام المجتمع الدولي بمسائل تتعلق بنزع السلاح.

وقد أشار الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، في البيان الاستهلالي الذي أدلى به لمؤتمرنا، إلى أننا نحتاج إلى التقدم لأن نزع السلاح المتضافر سيوقف سباق التسلح ووقف سباق التسلح سيمنح من تكريس الموارد المُفرّج عنها على هذا النحو لتحقيق أهداف الألفية. ولا يسع وفدي إلا أن يشاطر الأمين العام اقتناعه ويدعو الدول الأعضاء إلى التغلب على اختلافاتها والشروع في مناقشات حقيقية حول المسائل الأربع الموضوعية على جدول الأعمال - ألا وهي نزع السلاح النووي وضمانات الأمن السلبية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي والكف عن إنتاج المواد الانشطارية.

وإن التقدم المحرز في أعمال مؤتمر نزع السلاح من خلال تقديم مشروع الرؤساء L.1، إلى جانب البيان الرئاسي والوثائق الأخرى المقدمة إلى المؤتمر، قد بعثت فينا بصيص الأمل بأن تبدأ أعمالنا حقاً. علينا الآن أن نبني على ما تحقّق وأن نسير قُدماً آخذين في الحسبان مصالح جميع الأعضاء. فلنركّز على ما يجمعنا ونتناقش بغية

السيد عبد الرزاق (المغرب)

التغلب على الاختلافات. وقد وُضِّح، أثناء اعتماد جدول الأعمال في ٢٣ كانون الثاني/يناير الماضي، أن لكل دولة عضو أن تعرض على أنظار الأعضاء الآخرين أية مسألة تعتبرها ضرورية لإثراء المناقشة في مؤتمر نزع السلاح. وعلى أساس هذه الفرضية، يلزمنا أن نبدأ أعمالنا بلا تأخر بشأن المناقشات التي أظهرت محدوديتها طيلة العشر سنوات الماضية. وإن التحديات التي علينا أن نبري لها سويّةً جسيمة إلى درجة يتعذر علينا أن نواصل معها سد الثغرات على انفراد.

إن وفدي يعبر أهمية خاصة لتنفيذ أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والامثال لها ولشمولها. كما أن حصيلة المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٠٠، التي أعطت دفعة كبيرة لعدم انتشار الأسلحة النووية بتمديد صلاحية تلك المعاهدة إلى أجل غير مسمى وإنشاء ضمانات أمن سلبية وكذا التدمير التدريجي للترسانات النووية، أصبحت الآن في حكم الماضي، وفشل المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠٠٥ قضى على الآمال في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وقد زاد هذا من احتداد التوترات في عالم مهدد بالإرهابية وجميع أشكال التطرّف. وإن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، لا سيما في الشرق الأوسط، يظل وسيلة أساسية لتحقيق عدم انتشار الأسلحة النووية وبالتالي نزع السلاح النووي.

هذا، وإن عدم التقدم في وضع ترتيبات دولية ناجعة لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مأمن من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها أمر يظل يقلق بلدي، الذي ينادي بالإسراع في التوصل إلى اتفاق حول هذا الموضوع.

وإن تأييد المملكة المغربية لبيان المبادئ في نطاق المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي وقبولها لمدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعّة وأمنها يدلان، إن احتاج الأمر إلى دليل، على التزام بلدي بمكافحة جميع أشكال الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة المشعّة، أو ما أصبح يسمى بـ "القنابل القذرة". بيد أن بلدي يظل مقتنعاً بأن فعالية كفاحنا ضد هذا النوع من السلاح مرهون بشموليته. لذا، هناك حاجة ماسة إلى السعي الحثيث لتعميم الأدوات اللازمة لسلامة وأمن المصادر المشعّة وإعادة تأكيد الدور المركزي الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية متى تعلّق الأمر بالأمان والأمن النوويين مع ضمان الاستخدام المشروع للطاقة النووية للأغراض السلمية أيضاً.

وتدعو المملكة المغربية إلى بدء مفاوضات جادة وشفافة من أجل صياغة صكوك متعددة الأطراف شاملة وغير تمييزية لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية حظراً فعالاً وقابلاً للتحقق. إلا أنها تظل مرنة فيما يخص حصيلة تلك المفاوضات. ومن المهم أيضاً الشروع في التفاوض على صك بشأن منع سباق التسلح في الفضاء.

وفي الختام، أود أن أؤكد لكم، يا سيادة الرئيس، دعم وفدي لمساكن النبيل والعسير وأن أعلن عن دعم وفد بلادي للبيان الذي أدلى به، نيابة عن مجموعة جيم - ٢١، السفير والممثل الدائم لسري لانكا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل المملكة المغربية الموقر على بيانه وعلى الكلمات الطيبة الموجهة إلى الرئاسة. وأعطي الآن الكلمة لممثلة المكسيك الموقرة.

السيدة غوميث أوليفير (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): اسمحوا لي، يا سيادة الرئيس، بدايةً، أن أهنئكم على توليكم رئاسة هذا المنتدى وأؤكد لكم أن وفدنا سيتعاون معكم أنتم وتوليفة الرؤساء الست لعام ٢٠٠٨ كل التعاون الممكن في الاضطلاع بمهامكم. وأود أيضاً أن أسجل امتنان المكسيك لتونس على الالتزام الذي أكدته فيما يتعلق بأهداف هذا المؤتمر، من خلال أفعالها وحضور وزير خارجيتها الجلسة الافتتاحية لدورة هذا العام.

وإن وفدي يؤيد كل التأييد البيان الذي أدلى به وفد الأرجنتين باسم بلدان أمريكا اللاتينية والكاربي الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح وكذا نيابةً عن كوستاريكا وغواتيمالا والجمهورية الدومينيكية، التي هي بلدان من منطقتنا تشارك بصفة مراقب في هذا المنتدى.

وإننا ندعم الرؤساء الستة ونعرب لهم عن تشكراتنا على الجدول الزمني للأنشطة المقترحة علينا وعلى تعيين المنسقين السبعة الذين سيوجهون مناقشاتنا حول مختلف بنود جدول الأعمال. وعلى فكرة، فإن من دواعي الارتياح بوجه خاص أن أمريكا اللاتينية ممثلة تمثيلاً لائقاً، سواءً في الرئاسة أو فيما بين المنسقين، من جانب فترويلا وشيلي، اللتين ننقل إليهما، وكذا إلى الرؤساء المنسقين الآخرين، مساندتنا الكاملة لأعمالهم.

وقد أظهرت شتى الدول الأعضاء في المؤتمر، في غضون السنوات القليلة الماضية، كثيراً من المبادرة والحنكة قصد إيجاد الظروف التي ستمكننا في النهاية من التركيز على الوفاء بالالتزامات الهائلة التي تقع على عاتقنا تجاه المجتمع الدولي من أجل إحراز تقدم فعلي في التفاوض على اتفاقات نزع السلاح. وبفضل تلك الجهود المتفانية والدؤوبة، استطعنا، في ظرف عشر سنوات من انسداد طريق التفاوض، الاستفادة من آلية الستة رؤساء السنوية الملائمة، وكذا من تعيين المنسقين الذين سيمكنوننا، على الأقل، من تبادل الآراء بخصوص البنود الموضوعية من جدول أعمالنا.

وإن وفدي لا يسعى، بأي وجه من الوجوه، إلى التقليل من شأن النشاط الذي لوحظ في المؤتمر في السنوات الأخيرة، وأقل من ذلك الاستخفاف بالتقدير الواجب بلا ريب إزاء الدول التي أبدت التزاماً حقيقياً بالأهداف وتحمل المسؤولية الناجمة عن عضويتها في هذا المنتدى، الذي أصبحت أمجاده، مع الأسف، كما أوعز بذلك الأمين العام بان كي - مون قبل بضعة أيام، في خير كان.

وعلى العكس، فإن المكسيك يطيب لها أن تعرب عن الأمل بأن حضور الأمين العام والرسالة الهامة التي وجهها إلينا في هذه الغرفة سيحرران ضمائرنا ويبعثان على تحديد الإرادة السياسية التي ستؤدي ليس فقط إلى اعتماد برنامج العمل وإنما أيضاً إلى إحراز تقدم عملي حقيقي يسند دورنا بوصفنا المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض على اتفاقات نزع السلاح.

وفي السنة الفارطة، كان من المحبط بصراحة أن عدداً ضئيلاً جداً من الوفود منعت مؤتمر نزع السلاح، رغم كون الاقتراح الرئاسي الوارد في الوثائق L.1 وCRP.5 وCRP.6 حظي بدعم أغلبية ساحقة من البلدان، من اتخاذ خطوة هامة تتمثل في اعتماد برنامج عمله، وتخطي الزمن الذي نحن فيه لا محالة في هذه الغرفة، والتركيز على الجهود الرامية إلى إيجاد النتائج التي تتمشى مع تطلعات المجتمع الدولي.

السيدة غوميث أوليفير (المكسيك)

ورغم أن الاقتراح الرئاسي لا يعكس بالضبط وجهة نظر وفدي، الذي يعتبر أن نزع السلاح النووي هو الذي له الأولوية في جدول أعمالنا، فإنه لقي دعم المكسيك. واليوم نكرر دعمنا هذا اقتناعاً منا بأنه اقتراح يعكس صيغة واقعية ويشكل أساساً صالحاً يمكن أن يبنى عليه توافق الآراء المستحب كثيراً والذي يلزمنا لتوجيه أعمالنا وجهودنا نحو الأولوية الحقيقية، ألا وهي: توسيع وتعزيز النظام الدولي لنزع السلاح، الذي سيسهم تنفيذه إسهاماً حاسماً في صون السلم والأمن الدوليين.

فحذار من أن نفوت من جديد الفرصة التاريخية السانحة، كما قال الأمين العام في رسالته إلى المؤتمر، ولذا فلنعتمد الاقتراح الرئاسي. وبالمرونة التي طبعت مشاركة المكسيك في هذا المنتدى، نؤكد أن النظر في هذا المقترح لا يعني استبعاد إمكانية مراعاة مبادرات جديدة وبناءة يمكن أن تعين على التغلب على الوضع الحرج الذي نمر به. بيد أن تكاثر المبادرات ينبغي أن لا يحل محل الإرادة السياسية وروح التراضي اللتين امتنع بعض المشاركين عن إظهارها في السنوات الأخيرة.

بإمكانكم أن تعولوا على المكسيك في أن تساهم مساهمة بناءة في كل وقت من أجل خلق الظروف اللازمة لتمكين مؤتمر نزع السلاح من أن يسترد الدور الأساسي المنوط به في النظام الدولي.

أملنا أن توجه عملية بناء التوافق نحو هذا الهدف. فلنعمل على ألا يكون، من الآن فصاعداً، في استلزام التوافق إخفاءً لمصالح تتعارض مع المبادئ والأهداف المبينة في ميثاق منظمنا، التي تتوقف عليها، في نهاية المطاف، الآمال المعقودة على مستقبل البشرية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثلة المكسيك الموقرة على بياها وعلى الكلمات الطيبة الموجهة إلى الرئاسة. أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا الموقر.

السيد تافاريس (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، يطيب لي بدايةً أن أهنيكم وزملاءكم الرؤساء على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأنا على يقين من أن تصميمكم ستكون فيه دفعة للأعمال التي تحققت حتى الساعة. وأؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين. وأود كذلك أن أعنتم هذه الفرصة للإشادة بأسلافكم على ما بذلوه من جهود كبيرة كرؤساء لمؤتمر عام ٢٠٠٧. وإن وفدي يزكّي البيان الذي أدلى به وفد سري لانكا نيابة عن مجموعة الـ ٢١ يوم الثلاثاء الماضي.

وما فتئت إندونيسيا تُظهر التزاماً قوياً ودعمًا للجهود الرامية إلى المساهمة في التقدم نحو نزع سلاح عام وكامل. وكجزء من التزامنا، ما برحنا نشارك بنشاط في استحداث منطقة خالية من الأسلحة النووية في ناحيتنا، التي استهدفت من خلال الاتفاق على المعاهدة المتعلقة بمنطقة جنوبي شرق آسيا الخالية من الأسلحة النووية في عام ١٩٩٥. ولإعطاء المزيد من الأهمية للمعاهدة أثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، قدمت إندونيسيا، مع بلدان أخرى أعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان)، مشروع قرار بشأن المعاهدة. ومن المشجع أن المشروع لقي دعماً كبيراً جداً واعتمد. وإن من الحيوي، في نظرنا، بذل جهود مماثلة من أجل معاهدات لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق أخرى.

السيد تافاريس (إندونيسيا)

ورغم أننا لم نفلح في السنة الماضية، فقد حدث بعض التقدم مع ذلك. إلا أنه من اللازم أيضاً اتباع نهج متوازن ومتكامل. لا يمكننا أن نعالج مسألة على حساب مسألة أخرى. إنها كلها مسائل مترابطة ومتساوية الأهمية في المساهمة في نزع السلاح عالمياً. فالتقدم يتحقق على نحو أفضل بمراعاة شواغل الجميع. لذا، فإن المداولات المتحمسة من خلال عقد اجتماعات مكثفة غير رسمية وبروح التنسيق والتفاهم والمرونة ستشجعنا على المزيد من التقدم.

وعلاوة على ذلك، أعتقد أننا متفوقون جميعاً على أنه يجب علينا أن نبدأ التفاوض لبلوغ الأهداف التي أنشئ المؤتمر من أجلها. وهناك بالفعل عدد من الاقتراحات على الطاولة. والأمر يعود إلينا الآن لكي نضمن، بعزمنا القوي وإرادتنا السياسية، أن نخطوا إلى الأمام. ولهذا السبب، يجب في اعتقادي أن يكون منهجنا متمثلاً في المثابرة على جعل إنتاج المؤتمر أكثر غزارة.

الرئيس: (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل إندونيسيا الموقر على بيانه وعلى كلماته الطيبة الموجهة إلى الرئاسة. وأعطى الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد برازارك (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتناول الكلمة، في المقام الأول، لتهنئة كولومبيا على انضمامها إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأيضاً ماليزيا، وهي بلد آخر انضم في الآونة الأخيرة إلى هذا الصك المهم جداً. وكما تعلمون، وهذا ما قلناه من قبل ويمكن أن نقوله مجدداً في الأسبوع القادم، أثناء مناقشتنا - إننا نعتبر معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وكذلك مسألة وقف إنتاج المواد الانشطارية، على أنها الآن مسائل مطروحة للمناقشة من أجل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، ونرى أن هناك صلة منطقية فيما بينها، لا بل حتى تسلسلاً. لذلك، فإن هذه خطوة هامة جداً بلا ريب، وأهنئ كولومبيا وماليزيا باعتبارهما أحدث الدول الأطراف التي انضمت إلى هذا الصك المهم، وإن ألمانيا، وهذا يسري أيضاً بالنسبة للاتحاد الأوروبي، تأمل يقيناً أن يصبح ذلك الصك عالمي الطابع في أقرب وقت ممكن.

وثانياً، أود أن أتناول الكلمة لكي أرحب كثيراً بالبيان الذي أدلت به الأرجنتين باسم بلدان أعضاء عديدة، لأن ألمانيا كان من الممكن أن تُقر كل كلمة منه، وحتى أن تنضم إلى تلك المجموعة، لو لم تكن هناك حواجز جغرافية. إننا نؤيد ذلك إلى حد بعيد وممتنون جداً أيضاً من أجله لأن جميع تلك الدول الأطراف وقعت أيضاً على بيان سمعناه يوم الجمعة الماضي أدلي به نيابة عن مجموعة أكبر، لكنه لم يكن بلا شك في دقة هذا البيان الذي أصغينا إليه والذي كان أكثر إهاماً منه. وبما أنني محام، يمكنني القول إن هناك قاعدة ذهبية تفيد بأن البيانات الخاصة تكون دائماً أكثر مغزى من البيانات الأكثر عمومية. لهذا، أولي اهتماماً كبيراً لهذا النوع من البيانات وتلك التي تحذو حذوها.

لكن، لا يمكن أن ينطبق هذا كثيراً على البيان الذي سمعناه اليوم من المندوب السوري الموقر. لدي بعض الأسئلة. ولا أتوقع الرد على هذه الأسئلة في هذه الجلسة. أولاً، أود أن أقول إن ألمانيا تحترم وتقدر كثيراً الجهود التي بذلها الوفد السوري خلال رئاسة مؤتمر نزع السلاح في السنة الماضية، إذ أوصلنا إلى وضع تقرير جيد وجوهري من غير مصاعب جمة. وهذا أمر يُقدَّر حق قدره.

السيد برازارك (ألمانيا)

وقد قيل، عند تقييم البيان، بأنه لدينا هذه المرة، بالنسبة للمنسقين، التوزيع الجغرافي الملائم، وهذا يعني ضمناً من ناحية أو أخرى بأن الأمر لم يكن كذلك، في السنة الماضية، في توليفة عام ٢٠٠٧. ولا ريب أنكم يمكنكم مناقشة هذه الأنواع من الأشياء، لكنني أفترض بأن المنسقين قد اختيروا من طرف التوليفة بكاملها، وكانت سورية بلا ريب من ضمنها آنذ، وإنني أتساءل حقاً. هل هناك بعض الاستياء من التوزيع الجغرافي لتوليفة السنة الماضية؟ يمكن أن نناقش هذا الأمر. لماذا توصلوا إلى اتفاق ورشحوا سورية إجمالاً؟

ثم قيل - وأنا أوافق حقاً على هذا النوع من الحكم - بأننا يجب علينا أن نبنى على ما تحقق حتّى (أي حتى السنة الماضية)، وبالتأكيد فإن هذا الوفد، ووفوداً أخرى عديدة غيره، تنظر في إطار تلك الإنجازات إلى الاقتراح الرئاسي. غير أنه، من الجهة الأخرى، قال المندوب السوري الموقر بأنه يتوجب معاملة جميع البنود الأربعة على قدم المساواة، وهذه بلا شك هي الصيغة التي استعملتها دولة طرف، في السنة المنصرمة، للاعتراض على هذا الاقتراح بالذات الذي قدم سنّتْ. وأفترض أيضاً أن سورية فعلت ذلك أيضاً. وأعتقد أنه قد عرضه جميع الرؤساء الذين شكلوا التوليفة في السنة الفارطة. والحاصل أنني لست أدري كيف تسير هذه الأمور مع بعضها.

ثم أُبديت ملاحظات فيما بعد، إحداها جد مهم في نظري. فالوفد السوري خاطب وفداً آخر في هذه القاعة وتطرق إلى المواضيع التي اقترحها يوم الجمعة الماضي. قيل إن ذلك لن يتلاءم مع ولاية مؤتمر نزع السلاح. وأعتقد أن هذا سيخرج عن البرنامج الذي نعمل جميعاً في إطاره هنا، ذلك أننا ونحن نعتمد جدول الأعمال في السنة الماضية وجدول الأعمال يوم الجمعة الماضي - أي قبل جلسة واحدة فقط - قيل، وهذا هو المفهوم، إنه ما من مسألة يرى وفد ما أنها صالحة لهذه الهيئة إلا وتعالج هنا، والواقع أن كل تلك المسائل التي اقترحت تدخل في نطاق الولاية، فإن كان قد قيل هذا، لا أفهم تماماً مثل هذه الملاحظة، والملاحظات اللاحقة التي ليست مناسبة في هذا المقام في نظرنا، وتفعل بالضبط ما هو منتقد - أي تسييس هذه الغرفة.

لقد تناولت الكلمة لكي لا يُترك الانطباع بأننا نوافق في صمت على هذه الأنواع من الأشياء. أعتقد أن هذا كان يجب أن يُقال هنا. لا نستطيع ألا يصدر منا رد فعل على هذه الأنواع من البيانات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل ألمانيا الموقر وأعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي الموقر.

السيد سيمين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): السيد الرئيس، أود أن أقول بعض الكلمات بشأن تنظيم جلسائنا، التي اقترحتم لها جدولاً زمنياً يوم الثلاثاء. أود أن أذكركم أن ممثل ألمانيا الموقر، السفير برازاك، قد أشار بالفعل إلى أنه ربما يكون من الأفضل تأجيل المناقشات الرسمية بشأن البند ٣ من جدول الأعمال، وهو منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، المقرر ليوم ٧ شباط/فبراير، إلى موعد لاحق، بعد أن يكون مشروع المعاهدة بشأن منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي قد قدم في ١٢ شباط/فبراير. نرى أن ما قاله السفير برازاك معقول. وبطبيعة الحال، فإن إجراء الجولة الأولى من المناقشات حول هذه المسألة بعد تقديم مشروع المعاهدة سوف يعطي قدراً من القيمة المضافة.

السيد سيمين (الاتحاد الروسي)

وفي هذا الشأن، سيدي الرئيس، نقترح إمكانية تأجيل هذه الجولة من المناقشات الرسمية من ٧ شباط/فبراير إلى ١٤ أو ١٥ شباط/فبراير، أو إرجاء كل المناقشات المقررة إلى الأسبوع الثالث، وإرجاء كل المفاوضات غير الرسمية لأسبوع بعدئذ، لا سيما وأن الأسبوع السابع يتيح لنا أن نفعل ذلك: فهو ليس أسبوعاً كاملاً.

لقد ناقشنا هذا الأمر مع منسق البند ٣ من جدول الأعمال، مع كندا، ونبهنا أننا سوف ندلي بهذا البيان، يا سيدي. نطلب منكم التفكير في هذا ونطلب من خلالكم من الرؤساء الآخرين لهذه الدورة التفكير في الكيفية التي يمكن أن يتيسر بها جدولنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي الموقر وأبلغكم أن الرئاسة متفتحة لتلقي جميع الاقتراحات وستدرسها. أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية الموقر.

السيد الحموي (الجمهورية العربية السورية): كنت أتمنى أن أقدم اليوم بياناً شاملاً عن المؤتمر وما تحقق في السنة الماضية وما نأمل أن يتحقق في هذه السنة. لكنني فوجئت بمدخلة مندوب إسرائيل يوم الثلاثاء الماضي عندما نصّب نفسه قاضياً يتهم هذه الدولة بالإرهاب أو يتكلم عن قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ لعام ٢٠٠٦ وكأننا في قاعة مجلس الأمن. هذا خروج كامل وتام عن ولاية مؤتمر نزع السلاح. مائة واثنا وتسعون دولة في العالم، ويعرف السيد مندوب ألمانيا هذا الشيء جيداً، لم تتوصل حتى اليوم إلى وضع تعريف محدد للإرهاب. ويأتي مندوب إحدى الدول، دولته تمارس إرهاب الدولة، ليقمّ من هو إرهابي ومن يدعم الإرهاب ومن هو غير إرهابي. نحن لسنا في محفل معني بقرارات مجلس الأمن، نحن في مؤتمر نزع السلاح، علينا أن نتفرغ للحديث عن هذا المؤتمر، عن ولايته وعن جهوده.

الرئيس: أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية.

(ثم تكلم بالفرنسية)

أعطي الآن الكلمة لممثل إسرائيل الموقر.

السيد إيتشاك (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، مرة أخرى يطيب لي أن أكرر هانئنا على الطريقة التي تسرون بها رئاسة هذا المؤتمر.

لم يكن في نيتنا تناول الكلمة هذا الصباح، لكن اعتقد أننا نبتعد كثيراً عما هو المقصود من هذا المؤتمر. فمن ناحية، لا نستغرب كون وفد الجمهورية العربية السورية وكذا وفد آخر قد اختارا أن يتناولوا الكلمة للإشارة إلى بياننا. وبما أنني كتبت ذلك البيان، لا أتذكر أننا أشرنا إلى أية دولة بالاسم، وأن ذينك الوفدين قرّرا تناول الكلمة وأن يكون لهما ردّ الفعل - إن هذا ليضع علامة استفهام حول السبب في رد فعلهما تجاه واقعة بسيطة جداً قدّمت ليس فقط هنا في هذا المؤتمر ولكن عبر العالم.

السيد إيتشاكى (إسرائيل)

يقال في قول مأثور إن من به الفَزَّ يقفز، والمقصود أنه كان من الأفضل لهما أن يلزما الصمت وألاَّ يطلبوا أن تلزم دول أخرى الصمت إن كانت لديها اعتبارات سياسية جدية تثيرها هنا. وأتفق تماماً على أنه بعد أن نكون قد اعتمدنا جدول الأعمال والبيان الرئاسي، يمكن لأية دولة أن تعرض أي بند ترى من المناسب أن ينظر فيه المنتدى.

لهذا، ننوي أن نفعل ذلك. وسنظل نفعل ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل إسرائيل الموقر على بيانه وعلى كلماته الطيبة الموجهة إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل الصين الموقر.

السيد وانغ (الصين) (تحدث بالصينية): أود أن أقدم، بادئ ذي بدء، باسم الوفد الصيني، تهانينا الحارة لجارتي، ممثلة كولومبيا، على تصديق بلدها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. إن هذا تطور مفرح جداً. فمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تتناول نفس المسائل العامة التي يتناولها مؤتمر نزع السلاح: فكلاهما مكوّن هام من مكونات تدابير تحديد الأسلحة على الصعيد الدولي ونظام نزع السلاح وعدم الانتشار. نتمنى إحراز تقدم كبير في كل تلك المجالات.

وكما سبق لي أن لاحظت في بياني أمام الجلسة العامة، فإن الصين ما فتئت تتخذ موقفاً بناءً تجاه أعمال مؤتمر نزع السلاح، ويحدونا الأمل في أن يتمكن المؤتمر في القريب العاجل من إحراز تقدم حقيقي والبدء في أعماله الموضوعية. وعلى غرار ذلك، وفيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإن موقفنا كان وما زال بناءً جداً.

ورغم أن مسألة التصديق النهائي ما زالت قيد الاستعراض في بيجين، يسرني أن بإمكاننا إبلاغكم بأننا قد أحرزنا تقدماً ذا بال، في إطار معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، في ميادين مثل اعتماد المحطات وتشبيدها، ونظام رصد عالمي ونقل البيانات والتفتيشات الموقعية. وبعبارة أخرى، ورغم أن التصديق على المعاهدة لا يزال قيد النظر، فإننا بالفعل قد تجاوزنا المتطلبات التي تحددها وهذا يدل بوضوح على الالتزام الإيجابي من جانب سلطات بيجين إزاء المعاهدة.

صفوة القول، إن الصين قد دأبت على اتباع نهجها الخاص تجاه عملية تحديد الأسلحة على الصعيد الدولي ونزع السلاح وساهمت في تلك العملية بطريقتها الخاصة. وأملنا أن يجد ذلك انعكاساً في حركية المؤتمر. وإن الصين مستعدة للعمل مع الأطراف الأخرى المعنية في تعزيز مؤتمر نزع السلاح وسائر الجهود المتعلقة بنزع السلاح، عسى أن يتحقق تقدماً كبيراً في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفير الصين الموقر على بيانه. لم يعد عندي على القائمة متكلمون آخرون. هل هناك أي وفد يود تناول الكلمة؟ أعطي الآن الكلمة لسفير هولندا الموقر.

السيد لاندمان (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): من جهتي أيضاً، وباسم هولندا، أود أن أعرب عن تهانتي الصادقة لسفيرة كولومبيا، على هذا النبأ الهام المتمثل في تصديق ذلك البلد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد أصاب زميلي الألماني عندما أشار إلى أن ذلك يأتي عقب التصديق الهام من جانب ماليزيا، وهذا يعني الآن أن اثنين

السيد لاندمان (هولندا)

فقط من أهم الدول الموقعة في المنطقة - آسيا - ما زالوا لم يوقعوا، ولهذا السبب أيضاً، أنا جد سعيد للبيان الذي يبعث على الارتياح الذي أدلى به ممثل الصين الموقر. وفي الواقع، وبهذين التوقيعين الأحدث عهداً، فإن هذا يعني أننا نغادر الرقم المزدوج بالنسبة للمرفق الثاني، لأنه لم يبق الآن سوى تسعة بلدان لم توقع على هذه المعاهدة قبل أن تصبح سارية المفعول. وهذا أمر يثلج الصدر حقاً.

وبما أنني تناولت الكلمة، أغتنم هذه الفرصة للإشادة بالأمانة على مبادرتها الجيدة بتعميم مذكرة مع استبيان فيما يتعلق بعدد النسخ التي ترغب فيها الوفود. وأفترض أن ذلك جاء كرد فعل على الملاحظات التي أبديتها في الدورة السابقة وأتمنى فعلاً أن جميع الزملاء الحاضرين قد ملأوا ذلك الاستبيان. أعتقد أن المسألة بسيطة: هل تريدون نسخة واحدة أو أكثر، وكمثال على ذلك، وبالنسبة لي وهولندا، إننا نرغب في نسخة واحدة وإن اقتضت الضرورة، عند الطلب، يمكن أن توزع عدة نسخ أخرى، على أساس أنه إن وزعت نسخة في غرفة المجلس فلن تكون هناك حاجة إلى وضع نسخة أو نسخ في الخانات المخصصة للوفود. أتمنى أن يدفع هذا آخرين إلى أن يحذو هذا الحذو وأنوي قطعاً أن أسأل الأمانة، في نهاية العام، عن الوفورات التي تكون قد حققتها بهذه الكيفية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل هولندا الموقر على بيانه. إننا جدّ ممتنون له على أسئلته وشواغله.

شكراً، السيد السفير. ليس هناك وفد آخر يريد أن يتناول الكلمة. أود الآن أن أدعو المؤتمر إلى النظر في طلب إضافي ورد من دولة ليست عضواً في المؤتمر تود الاشتراك في أعمالنا كمراقب خلال الدورة الحالية. وهذا الطلب، المستنسخ في الوثيقة CD/WP.547/Add.2، آت من الأردن. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر دعوة الأردن إلى المشاركة في أعماله وفقاً للنظام الداخلي؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وبهذا ننهي أعمالنا لهذا اليوم. ستعقد جلسة المؤتمر العامة القادمة يوم الثلاثاء ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨، في الساعة ١٠/٠٠ صباحاً في غرفة المجلس، وعندها سنستقبل وزير دفاع المملكة المتحدة. وعلاوة على هذه الزيارة الهامة، فإن أعمالنا ستتواصل أثناء الصباح.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥ صباحاً

— — — — —